سام
للحقوق والحريات

ثمن المناصرة

تقرير يوثق سبعة أشهر من احتجاز المحامي عبدالمجيد صبرة وأثره الإنساني والقانوني، كاشفا تآكل سيادة القانون.

www.samrl.org

info@samrl.org

May 2026

من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

SAM
Rights & Liberties

مدخل

تُمثل قضية المحامي اليمني عبدالمجيد صبرة نموذجاً صارخاً لظاهرة انهيار سيادة القانون وتآكل الضمانات القانونية في اليمن، حيث يعكس اعتقاله التعسفي في 25 سبتمبر 2025 تحولاً خطيراً في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان. إن هذا الاحتجاز الذي تم خارج إطار أي مسوغ قانوني وبدون توجيه تهم رسمية، لا يُعد واقعة معزولة، بل يندرج ضمن نمط ممنهج يهدف إلى تقليص مساحة العمل الحقوقي المستقل وترهيب العاملين في مهنة المحاماة لثنيهم عن أداء دورهم في حماية الضحايا. يسعى هذا التوثيق إلى كشف ملابسات الإخفاء القسري الذي تعرض له صبرة، وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي طالت استقلال المهنة القانونية، محذراً من التداعيات العميقة لهذا الاستهداف على منظومة العدالة برمتها في ظل بيئة تغيب فيها المساءلة ويُسيس فيها القضاء..

الملخص التنفيذي

يوثق هذا التقرير حالة المحامي اليمني عبدالمجيد صبرة، الذي اعتُقل في 25 سبتمبر 2025 من قبل جهة أمنية تابعة للسلطات القائمة في منطقته، ولا يزال رهن الاحتجاز حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، دون توجيه تهم رسمية إليه أو عرضه على جهة قضائية مختصة. وبحسب المعلومات التي جُمعت من مصادر متعددة، بما في ذلك أفراد من أسرته وزملاء في المهنة، فإن ظروف احتجازه لا تزال غير معلومة على نحو دقيق، مع انقطاع شبه كامل للتواصل معه منذ لحظة اعتقاله.

تُصنّف هذه الحالة ضمن أنماط الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري المحتمل، بالنظر إلى غياب الأساس القانوني للاحتجاز، وحرمانه من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في معرفة أسباب اعتقاله، والحق في التواصل مع محامٍ وأسرته، والحق في المثول أمام قاضٍ خلال فترة زمنية معقولة. وتشير هذه الوقائع إلى انتهاك واضح لالتزامات اليمن بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما المادة (9) المتعلقة بالحرية الشخصية، فضلًا عن تعارضها مع الحظر المطلق للإخفاء القسري في القانون الدولي.

ويخلص التقرير إلى عدد من النتائج الرئيسية، أبرزها أن عبدالمجيد صبرة محتجز منذ سبعة أشهر خارج إطار القانون، دون أي إجراءات قضائية معلنة، وفي ظروف تثير مخاوف جدية بشأن سلامته الجسدية والنفسية. كما تشير المعطيات المتاحة إلى احتمال تعرضه لسوء المعاملة أو التعذيب، في ظل غياب الرقابة القضائية وانعدام الشفافية بشأن أماكن الاحتجاز. وتُعد هذه الحالة مؤشرًا إضافيًا على نمط أوسع من استهداف المحامين والناشطين، بما يقوض استقلال المهنة القانونية ويحد من إمكانية الوصول إلى العدالة.

بناءً على ما سبق، يدعو هذا التقرير السلطات المعنية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن عبدالمجيد صبرة، أو تقديمه دون تأخير إلى محاكمة عادلة تستوفي المعايير الدولية، مع ضمان حقه في الدفاع والتواصل مع أسرته. كما يطالب بالكشف الفوري عن مكان احتجازه وظروفه الصحية، وفتح تحقيق مستقل وشفاف في ملابسات اعتقاله. ويدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، إلى تكثيف الجهود للضغط من أجل إنهاء ممارسات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في اليمن، وتعزيز آليات المساءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب.

المنهجية

اعتمد هذا التقرير على مقاربة توثيقية متعددة المصادر، تجمع بين العمل الميداني والتحليل القانوني والتحقق الرقمي، بهدف بناء سردية دقيقة وموثوقة حول واقعة احتجاز المحامي عبدالمجيد صبرة وظروفها وسياقها.

في إطار جمع المعلومات، أجرى فريق البحث تواصلًا مباشرًا ومنهجيًا مع أسرة الضحية، شمل مقابلات معمقة ركزت على تفاصيل واقعة الاعتقال، ومحاولات البحث عنه، وآثار غيابه على المستويين الإنساني والمعيشي. كما تم التواصل مع عدد من المحامين والحقوقيين المرتبطين بالقضية أو العاملين في البيئة القانونية ذاتها، بهدف فهم السياق المهني والقانوني للاعتقال، وتقييم مدى توافق الإجراءات المتخذة مع الضمانات القانونية المحلية والدولية.

إلى جانب ذلك، اعتمد التقرير على شهادات غير مباشرة من شهود ومصادر مطلعة، مع مراعاة حساسية السياق الأمني. وتمت الاستفادة من المصادر المفتوحة، بما في ذلك البيانات المنشورة، والتقارير الحقوقية السابقة، والمحتوى الإعلامي، لتدعيم المعلومات وبناء صورة أوسع عن نمط الانتهاكات المرتبطة بالحالة.

فيما يتعلق بآليات التحقق، استخدم الفريق منهجية تقاطعية قائمة على مطابقة الشهادات الواردة من مصادر مختلفة، ومقارنة التسلسل الزمني للأحداث بين الروايات المتعددة، بما يحد من التناقضات ويعزز الموثوقية. كما تم تحليل السياق الأمني والسياسي المحيط بالقضية، لفهم دوافع الاعتقال واحتمالات ارتباطه بأنماط أوسع من الانتهاكات، وليس باعتباره واقعة معزولة.

واجهت عملية التوثيق جملة من القيود والتحديات، في مقدمتها صعوبة الوصول المباشر إلى أماكن الاحتجاز أو التحقق من ظروف الاحتجاز الفعلية، نتيجة القيود الأمنية المفروضة. كما برزت مخاوف حقيقية لدى بعض الشهود والمصادر من الإدلاء بشهاداتهم بشكل علني، خشية التعرض للمضايقة أو الانتقام، وهو ما فرض على فريق البحث اعتماد معايير صارمة لحماية الهوية والسرية.

كذلك، أُخذ بعين الاعتبار خطر أن تؤدي عملية المناصرة ذاتها إلى زيادة التضييق على الضحية أو أسرته، الأمر الذي استدعى توازنًا دقيقًا بين واجب التوثيق وكشف الحقيقة، وبين مراعاة الاعتبارات الإنسانية والأمنية المرتبطة بالقضية.

بناءً على ما سبق، يسعى هذا التقرير إلى تقديم عرض موثق وموضوعي قدر الإمكان، مع الإقرار بأن القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات في مثل هذه السياقات قد تؤثر جزئيًا على شمولية البيانات، دون أن تنال من جوهر النتائج والاستنتاجات الواردة فيه.

السياق العام في اليمن

منذ اندلاع النزاع المسلح في اليمن عام 2014، لم يعد الاعتقال إجراءً قانونيًا منظّمًا تحكمه النصوص، بل تحوّل تدريجيًا إلى أداة سلطة تُستخدم خارج إطار القانون لتصفية الخصوم، وإخضاع المجتمع، وإعادة تشكيل المجال العام بالقوة. في هذا السياق، برزت ظاهرة الاعتقال التعسفي كواحدة من أكثر الانتهاكات انتشارًا، حيث يتم احتجاز الأفراد دون أوامر قضائية، أو بناءً على تهم فضفاضة ذات طابع سياسي أو أمني، غالبًا دون تمكينهم من التواصل مع محامٍ أو عرضهم على جهة قضائية مستقلة.

يتقاطع ذلك مع تسييس واضح لمنظومة العدالة، إذ لم يعد القضاء في كثير من المناطق سلطة مستقلة، بل أداة تُوظّف لإضفاء غطاء قانوني شكلي على قرارات أمنية مسبقة. فبدل أن يكون القضاء ملاذًا للحماية، أصبح في حالات عديدة جزءًا من منظومة الانتهاك، سواء عبر إصدار أحكام تفتقر إلى الحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة، أو عبر الصمت عن ممارسات الاحتجاز غير القانوني.

أما الضمانات القانونية، التي يفترض أن تشكل خط الدفاع الأول عن الحقوق والحريات – كالحق في الحرية الشخصية، وقرينة البراءة، وحق الدفاع – فقد تعرضت لتآكل عميق. إذ تشير تقارير حقوقية إلى انتشار أنماط من الإخفاء القسري، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وحرمان المحتجزين من حقوقهم الأساسية، في بيئة يغيب فيها الإشراف القضائي الفعّال، وتُقوّض فيها قواعد الإجراءات الجنائية بشكل ممنهج. وبذلك، لم يعد السؤال في اليمن: هل يُعتقل الفرد خارج القانون؟ بل: إلى أي مدى يمكن أن يستمر هذا الخروج دون مساءلة؟

استهداف المحامين والنشطاء

تندرج قضية عبدالمجيد صبرة ضمن نمط أوسع من التضييق على المحامين والنشطاء في اليمن، حيث وثّقت منظمات حقوقية محلية ودولية حالات متعددة من الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والمضايقات التي تستهدف العاملين في المجال القانوني والحقوقي. ويُظهر هذا النمط مؤشرات على سعي جهات الأمر الواقع إلى تقليص مساحة العمل المستقل، والحد من قدرة المحامين على أداء دورهم في تمثيل الضحايا أو مساءلة الانتهاكات.

في هذا السياق، تم تسجيل حالات مماثلة شملت محامين وناشطين تعرضوا للاحتجاز لفترات متفاوتة دون توجيه تهم واضحة أو عرضهم على جهة قضائية مختصة، في انتهاك للمعايير المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الضمانات المتعلقة بالحرية الشخصية والمحاكمة العادلة. كما تعكس هذه الممارسات بيئة متزايدة الخطورة للعمل الحقوقي، حيث يُنظر إلى النشاط القانوني المستقل باعتباره مصدر تهديد، بدلًا من كونه ركيزة أساسية لتحقيق العدالة.

ضمن هذا المشهد، لم يعد المحامون والنشطاء الحقوقيون مجرد فاعلين مدنيين، بل تحوّلوا إلى أهداف مباشرة. فالدور الذي يؤديه المحامي، بوصفه مدافعًا عن الحقوق ووسيطًا بين الفرد والنظام القضائي، يجعله في بيئات النزاع عرضة للاستهداف، خصوصًا عندما يتولى قضايا حساسة تمس أطرافًا نافذة أو تكشف عن انتهاكات جسيمة.

وقد أظهر الواقع اليمني خلال السنوات الأخيرة نمطًا متكررًا من التضييق على المحامين والنشطاء، يتخذ أشكالًا متعددة، من بينها: التهديد، والمضايقات، والمنع من ممارسة العمل، وصولًا إلى الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. وغالبًا ما تُبرَّر هذه الإجراءات بتهم عامة مثل «المساس بالأمن» أو «التعاون مع جهات معادية»، دون تقديم أدلة واضحة، وفي ظل غياب معايير المحاكمة العادلة.

كما تشير حالات موثقة إلى استهداف محامين بسبب توليهم الدفاع عن معتقلين سياسيين أو ضحايا انتهاكات، أو بسبب نشاطهم في توثيق هذه الانتهاكات ورفعها إلى المنظمات الدولية. وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى استهداف المحامي كفعل فردي، بل كجزء من سياسة أوسع تهدف إلى تفكيك منظومة الدفاع عن الحقوق، وإضعاف أي إمكانية للمساءلة وكشف الحقيقة.

كشفت منظمة «دي يمنت» للحقوق والتنمية عن توثيقها 382 انتهاكًا ارتكبتها جماعة الحوثي بحق المحامين والمحاميات في أمانة العاصمة صنعاء، خلال الفترة من 1 يناير 2023 حتى 31 ديسمبر 2025. وأوضحت المنظمة أنها سجلت 159 انتهاكًا خلال عام 2025، مقارنة بـ135 انتهاكًا في عام 2023، و88 انتهاكًا في عام 2024، مشيرةً إلى الانتهاكات الممنهجة التي تطال المدافعين عن الحقوق والحريات، وما تمثله من تقويض خطير لمنظومة العدالة وسيادة القانون في مناطق سيطرة الجماعة.

إن استهداف المحامين لا يقتصر أثره على الأفراد المعنيين، بل يمتد ليطال جوهر العدالة نفسها. فحين يُخاف المحامي، تُشلّ قدرة الضحايا على الوصول إلى العدالة، ويُعاد تشكيل النظام القانوني كأداة ضبط لا كآلية إنصاف. وفي هذا الإطار، تكتسب قضية المحامي عبدالمجيد صبرة دلالتها الأوسع، بوصفها ليست حالة معزولة، بل تعبيرًا مكثفًا عن أزمة بنيوية في علاقة السلطة بالقانون في اليمن.

تقول المحامية سماح سبيع: «تواجه المحامين العاملين في مجال المناصرة وتقديم العون والمتابعة القانونية تحديات كثيرة، فقد عمد الحوثيون منذ اللحظات الأولى لاجتياحهم المدن وانقلابهم على مؤسسات الدولة، بما فيها الأمن والجيش، إلى محاولة هدم القضاء والمؤسسة القانونية بشكل عام، من خلال تشكيل لجان سُمّيت بلجان المظالم. وقامت هذه اللجان، عبر المشرفين التابعين لهم، بسحب كثير من القضايا من أمام القضاء، خاصة القضايا المتعلقة بالقتل وقضايا الأراضي. وكانوا يحاولون حلها في جلسة أو جلستين قبليتين، خلال ساعات وأحيانًا خلال يوم واحد، ثم يعلنون أنها حُلّت. لكن بعد فترة، اكتُشف الأمر، وعاد المتقاضون بملفاتهم وقضاياهم إلى القضاء من جديد، مما شكّل مشكلة كبيرة أمام القضاء».

وتضيف: «أما فيما يخص المحامين، فالحوثيون لديهم معتقد بأن المحامي مضلل وكاذب ولا يملك مبدأً أخلاقيًا. وهذا ناتج عن معتقد لديهم بأن الإمام علي كان يرفض الوكلاء بالخصومة، الذين يعدونهم بمثابة المحامين، وأنه كان إذا جاء وكيل بالخصومة يرفضه ويسجنه، بحسب كلامهم. أما فيما يخص المحامين الذين يعملون في الدفاع عن المعتقلين وضحايا الانتهاكات، من معتقلين ومخفيين، فيُنظر إليهم نظرة أخرى؛ فهؤلاء يُعدّون أعداء ولا مجال حتى للحديث معهم. كثير من المحامين الذين عملوا على هذه القضايا، والتي كان يُتهم فيها الضحايا بأنهم مخبرون وجواسيس، تعرض بعضهم لسحب البطاقات، ومُنع بعضهم الآخر من دخول المحكمة وجلسات المحاكمة، وتعرض بعضهم للاعتداء، كما تعرض بعضهم للاعتقال منذ البداية. وممنوع منعًا باتًا أن يحصل محامي الضحية على ملفات القضية؛ وإذا أراد الاطلاع على الملف، فله أن يطلع عليه فقط، وأن يدون ملاحظاته إن استطاع، وليس من حقه الحصول على الملف. هذه من ضمن المشاكل. ونعلم الآن ما يحدث من اعتقالات لهؤلاء المحامين وملاحقتهم؛ فكثير منهم تركوا مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، وآخرهم الأستاذ عبدالمجيد صبرة. وهناك محامون آخرون معتقلون لدى الجماعة منذ مدة طويلة، لكن أسرهم ترفض الحديث عن هذا الأمر نتيجة الإرهاب الذي تمارسه الجماعة على هذه الأسر وعلى المحامين».

وعليه، فإن استهداف صبرة لا يمكن فصله عن هذا السياق الأوسع، بل يُعد مؤشرًا إضافيًا على تآكل الضمانات القانونية، وتزايد المخاطر التي يواجهها المحامون والنشطاء في أداء مهامهم، في ظل غياب آليات فعالة للمساءلة أو الحماية.

الملف الشخصي للضحية وسياق الاستهداف

عبدالمجيد صبرة محامٍ يمني، أبٌ لأطفال، يعيش في العاصمة صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي. عُرف بنشاطه المهني في تقديم المرافعات القانونية والدفاع عن الحقوق، بما في ذلك قضايا ذات طابع حقوقي وحساس في سياق النزاع القائم في اليمن. وبحسب المعلومات التي تم جمعها، فقد اضطلع بدور مهني يتجاوز التمثيل القانوني التقليدي، ليشمل الإسهام في تعزيز مبادئ سيادة القانون والدفاع عن الضمانات الإجرائية الأساسية، الأمر الذي أكسبه حضورًا ملحوظًا في الأوساط القانونية والمجتمعية.

يُنظر إلى صبرة، في محيطه المهني، كأحد الأصوات القانونية التي سعت إلى توظيف القانون كأداة لحماية الحقوق والحريات، وهو ما جعله عرضة لمخاطر متزايدة في بيئة تتسم بتراجع استقلال القضاء وتنامي القيود المفروضة على العمل الحقوقي. ولا تتوافر معلومات رسمية تُبرر احتجازه أو تُحدد الأساس القانوني له، ما يعزز المخاوف من أن يكون استهدافه مرتبطًا بطبيعة عمله ونشاطه المهني، لا سيما في القضايا التي قد تُعد حساسة من الناحية السياسية أو الأمنية.

التسلسل الزمني للانتهاك

سام
للحقوق والحريات

التسلسل الزمني
للانتهـــاك

عبدالمجيد صبرة
محامٍ ومستشار قانوني

210
أيام في الظل

«ظلم في زمن
لا يناسب عدله
ولا قلبه الطيب»

25 سبتمبر 2025

25 سبتمبر 2025	اقتحام مكتبه في صنعاء واعتقاله
5 أكتوبر 2025	إخفاء قسري ومكالمة هاتفية وحيدة تفيد باحتجازه انفراديًا
25 يناير 2026	نقله إلى سجن في منطقة شملان والسماح بالزيارات الأسبوعية
مارس 2026	تنديد أممي واسع عبر مقربين خواص بمجلس حقوق الإنسان
أبريل 2026	إتمام 200 يوم في المعتقل دون محاكمة أو تهم رسمية

200 يوم

مسار الاعتقال والاحتجاز: من الاستهداف المهني إلى العزل والانقطاع عن العالم الخارجي

تكشف الوقائع المتصلة باعتقال المحامي عبدالمجيد صبرة أن القضية لا تتعلق بمجرد توقيف فردي معزول، بل بمسار متدرج من الاستهداف المهني والضغط النفسي، بدأ قبل الاعتقال عبر حملات التحريض والتهديد، ثم تحول إلى واقعة اقتياد من مكتبه، وانتهى إلى احتجاز طويل في ظروف غامضة وقاسية، شملت الانقطاع عن الأسرة والمحامي، والعزل الانفرادي، والضغط عليه للقبول بشروط غير معلنة. ويُظهر هذا المسار أن احتجاز صبرة لم يكن منفصلًا عن نشاطه كمحامٍ ومناصر لقضايا المعتقلين، بل يبدو، وفق المعلومات المتاحة، عقوبة غير معلنة على ممارسته لحقه في الدفاع والتعبير، بما يثير مخاوف جدية بشأن تآكل الضمانات القانونية، وتحول الاعتقال إلى أداة لإسكات المحامين وترهيب المدافعين عن الحقوق.

ما قبل الاعتقال

تشير المعلومات التي جُمعت إلى أن المحامي عبدالمجيد صبرة، البالغ من العمر (50) عامًا، كان يمارس نشاطه المهني بشكل اعتيادي، بما في ذلك الترافع والدفاع عن معتقلين في قضايا ذات طابع سياسي وحقوقي. وبحسب مصادر مطلعة، فقد تعرض صبرة خلال الفترة التي سبقت اعتقاله لحملات تهديد وتحريض عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على خلفية مواقفه العلنية وانتقاداته لبعض السياسات القائمة.

وقبل اعتقاله بساعات، نشر صبرة تعليقًا على منصة «فيسبوك» انتقد فيه ما وصفه بازدواجية المعايير في السماح بتنظيم فعاليات سياسية لطرف معين، مقابل التضييق على فعاليات أخرى، في إشارة إلى إحياء ذكرى ثورة 26 سبتمبر. ويُرجح أن هذا النشاط العلني كان من بين الأسباب المباشرة التي أدت إلى استهدافه.

لحظة الاعتقال

في 25 سبتمبر، أقدم مسلحون يُعتقد أنهم تابعون لسلطات الأمر الواقع في صنعاء على اقتحام مكتب المحامي عبدالمجيد صبرة في منطقة شميلة، جنوب العاصمة، بينما كان يحتفل مع ابنته أسماء بمولودها الأول. داهم المكتب خمسة أفراد، بعضهم بلباس مدني وآخرون بلباس عسكري، وأظهروا له ورقة لم يطّلع عليها أحد غيره، وأخبروا ابنته أن والدها سيعود بعد ساعات، وأنه لا يوجد ما يدعو للقلق. ومنذ احتجازه، لم يتمكن من التواصل مع محامٍ أو أسرته، وهو ما يثير مخاوف جدية بشأن قانونية الإجراء.

وبحسب إفادات ابنته أسماء لمنظمة سام، جرى اعتقال المحامي صبرة من مكتبه الساعة الثالثة عصرًا بتوقيت اليمن، واقتياده إلى جهة غير معلومة، بعد مصادرة متعلقاته الشخصية ومحتويات مكتبه. تقول أسماء عبدالمجيد صبرة: «عندما تم اعتقال والدي كنت متواجدة معه في المكتب منذ الصباح وحتى وقت اعتقاله، أنا وطفلي، حتى نجهز لعيد ميلاد طفلي الأول. كنا سعداء بالاحتفال قبل أن يدخل علينا خمسة أشخاص؛ اثنان منهم بلباس عسكري، واثنان آخران بلباس مدني، وخامسهم شرع بتصوير المكتب. وقتها كان والدي يصلي العصر، فانتظروا حتى أتم الصلاة. ظننت في البداية أنهم أصحاب قضايا لدى والدي، لذلك لم يثيروا مخاوفي في البداية. بعد أن أنهى صلاته، قالوا له: يا محامي، اتفضل معنا، أنت موقوف مدة التحقيق وسوف ترجع. وتركوه يأخذ قاته وماءه. لم تكن الطريقة سيئة، وقالوا لنا: أربع ساعات ثم سيرجع. حينها حدثت لي صدمة، وعندما أخذوه لم يسمحوا لنا باللحاق به».

وتضيف أسماء: «كان ذلك اليوم يشبه يوم القيامة بالنسبة لي. كنا سعداء وفجأة تحول كل شيء. تحول يوم الميلاد إلى أسوأ الأيام في حياتنا؛ فالأب سند وأمان، وفجأة يختفي ولا نعلم أين هو. لم نعد نشعر بالأمان والسعادة في غيابه. تخيل أن يكون أبوك حيًا وقريبًا منك، ولا تستطيع لمسه أو التحدث إليه؛ تشعر بإحساس اليتيم وأبوك حي. وما يزيد قهري أن أبي من أكثر الأشخاص طيبة وحنانًا وأمانًا في هذا العالم. قليل في زماننا أن تجد شخصًا بطيبة أبي، ثم يُقاد كمجرم».

ما بعد الاعتقال

ظلت عائلة صبرة تعيش في قلق، وهي تجهل مكان احتجازه. وفي الخامس من أكتوبر الماضي، رن هاتف عائلة المحامي عبدالمجيد صبرة لأول مرة منذ عشرة أيام من الاختفاء القسري. هدأ صوته القادم من خلف القضبان قليلًا من حالة الذعر، لكن فصلًا جديدًا بدأ من المعاناة في زنزانة انفرادية بصنعاء، لأكثر من شهر، دون معرفة مكان احتجازه أو الجهة التي تحتجزه، وفي ظل انقطاع كامل للتواصل. وبعد مرور نحو شهر، تمكنت الأسرة من الحصول على معلومات تفيد باحتجازه في منشأة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات في صنعاء، في منطقة شملان، وتحديدًا في موقع غير رسمي ضمن المنطقة.

وبحسب المعلومات المتاحة، احتُجز صبرة في هذا الموقع لفترة غير محددة، قبل أن يتم نقله لاحقًا بتاريخ 25 يناير إلى موقع آخر في منطقة شملان (صرف)، وما يزال محتجزًا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ظروف الاحتجاز والمعاملة

أفادت مصادر مقربة من العائلة أن صبرة تمكن من إجراء أول اتصال هاتفي مع أسرته بعد نحو عشرة أيام من احتجازه، في وقت ظل فيه محرومًا من الزيارات المنتظمة أو التواصل المستمر مع محاميه.

وتشير الشهادات إلى أن صبرة تعرض لظروف احتجاز قاسية، شملت وضعه في الحبس الانفرادي لمدة عشرين يومًا متواصلة، قبل أن يُعاد لاحقًا إلى العزل الانفرادي لمدة أسبوع إضافي. وقد دفع ذلك صبرة إلى الدخول في إضراب عن الطعام استمر عشرة أيام، احتجاجًا على احتجازه في ظروف انفرادية.

كما تتحدث المعلومات عن تعرضه لضغوط نفسية ومعاملة قاسية، وعن شروط وضعها الحوثيون على صبرة للموافقة عليها قبل الإفراج عنه. ورغم قبوله بهذه الشروط، بحسب رسالة نشرها شقيقه وليد على صفحته في «فيسبوك»، دون توضيح طبيعة هذه الشروط، فإن الحوثيين ما زالوا يحتجزون المحامي صبرة حتى هذه اللحظة. وتُعد هذه الشروط نوعًا من الابتزاز المرفوض، وهو سلوك دأبت جماعة الحوثيين على تكراره مع المعتقلين تعسفيًا. وبحسب بعض النشطاء، تتعلق هذه الشروط بنشاطه كمحامٍ.

قالت المحامية هدى الصراري تعليقا على ما يتعرض له المحامي عبدالمجيد صبرة: «ما ورد في هذه الإفادة خطير، ويثير مخاوف تتعلق بانتهاكات للضمانات الأساسية للمحتجزين، كالحق في التواصل مع ذويه وأسرته، وأيضًا التواصل مع محامٍ للضحية لكفالة حقه في الدفاع القانوني. كما أن تعرضه للحبس الانفرادي والمعاملة القاسية يعد انتهاكًا خطيرًا، واستمرار احتجازه في هذه الظروف ودفعه للإضراب عن الطعام يعد مؤشرًا مقلقًا على تدهور وضعه الإنساني، ويستدعي تدخلًا لضمان سلامته الجسدية والنفسية، وتمكينه من حقه في الدفاع والوصول إلى العدالة».

التواصل مع العائلة

ظل التواصل بين صبرة وعائلته محدودًا ومتقطعًا. ووفقًا لأحدث المعلومات، كان آخر تواصل له مع أسرته يوم الأحد 12 أبريل، حيث سُمح لأسرته بزيارته في المعتقل الجديد الذي نُقل إليه، دون توفر معلومات مؤكدة حول حالته الصحية أو ظروف احتجازه الحالية.

وفي إحدى المكالمات، نقلت العائلة عنه قوله إنه محتجز في زنزانة انفرادية، مطالبًا زملاءه المحامين ونقابة المحامين بالتحرك العاجل لمتابعة قضيته. يقول الصحفي أكرم الوليدي، وهو معتقل سابق ومحكوم عليه بالإعدام من قبل جماعة الحوثي قبل الإفراج عنه، معلقًا على ظروف اعتقال صبرة في زنزانة انفرادية: «الزنزانة الانفرادية عند الحوثي ليست غرفة، بل ضغّاطة؛ مكان لا يتسع لجسد إنسان بشكل طبيعي. لا تستطيع أن تقف، ولا تستطيع أن تتمدد. تجلس منحنياً مطويًا على نفسك كأنك تحاول أن تختفي داخل جسدك. بعض هذه الضغّاطات مساحتها لا تتجاوز مترين في متر ونصف، وأخرى أشد قسوة تُجبر فيها على الجلوس بوضعية القرفصاء لأيام وأشهر، حتى يتحول الألم إلى جزء من جسدك. الوقت هناك لا يقاس بالأيام، ولا توجد قاعدة؛ الفترة ليست حكمًا قضائيًا بل مزاج سجان، فمنهم من يبقى فيها طوال فترة اختطافه حتى خروجه، ومنهم من يقضي سنة كاملة، ومنهم ستة أشهر، ومنهم أربعة أو خمسة، ومنهم ثلاثة، وكلها كفيلة بأن تغير الإنسان إلى الأبد».

ويضيف: «في الضغّاطة لا يُعذب الجسد فقط، بل تُسحق الكرامة، ويُختبر صبر الإنسان إلى أقصى حد. هناك لا تحتاج إلى أدوات تعذيب فحسب؛ يكفي أن يُترك الإنسان مع جسده المنهك في مساحة لا تليق حتى بحيوان».

الوضع القانوني والمسؤولية

يُظهر تحليل الوقائع المتعلقة باحتجاز المحامي عبدالمجيد صبرة أن حرمانه من الحرية تم خارج أي إطار قانوني مشروع، في انتهاك مباشر لأحكام الدستور اليمني، ولا سيما المادة (48) التي تكفل الحرية الشخصية وتحظر القبض أو الاحتجاز إلا وفقًا للقانون، وتُلزم بعرض المحتجز على القضاء خلال مدة محددة، وضمان حقه في الدفاع والتواصل مع من يختاره. كما يُخالف ذلك أحكام قانون الإجراءات الجزائية اليمني رقم (13) لسنة 1994، الذي ينص على وجوب تقديم المقبوض عليه إلى النيابة خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة، وحظر احتجازه في أماكن غير قانونية أو دون سند قضائي. وبناءً عليه، فإن احتجازه يُعد باطلًا من منظور القانون الوطني، ويمثل إخلالًا جوهريًا بمبدأ الشرعية الإجرائية وسيادة القانون.

كما أن استمرار احتجازه دون سند قانوني مكتوب أو رقابة قضائية فعالة يُعد تقويضًا لوظيفة القضاء، ويؤدي إلى نشوء منظومة احتجاز موازية خارج إطار القانون، قائمة على الإرادة السلطوية بدلًا من القواعد القانونية الملزمة، وهو ما يفرغ الضمانات الدستورية من مضمونها ويعطل الحق في المحاكمة العادلة.

وعلى الصعيد الدولي، يُخالف هذا الاحتجاز أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المادة (9)، التي تحظر الاعتقال التعسفي وتُلزم بعرض المحتجز دون تأخير على سلطة قضائية. وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم (35)، أن أي احتجاز لا يستند إلى أساس قانوني واضح أو لا يخضع لرقابة قضائية فعالة يُعد احتجازًا تعسفيًا.

ويُفاقم من خطورة الانتهاك احتجازه في أماكن غير معلنة وحرمانه من التواصل المنتظم مع أسرته ومحاميه، وهو ما يرقى إلى مستوى الإخفاء القسري وفق المعايير الدولية، لما ينطوي عليه من إنكار لمصير المحتجز وتعريضه لمخاطر جسيمة. كما أن إخضاعه للحبس الانفرادي لفترات مطولة يُعد، وفق ما قرره المقرر الخاص المعني بالتعذيب، شكلًا من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقد يصل إلى مستوى التعذيب في بعض الحالات.

وتشير الملابسات إلى أن اعتقاله يرتبط بنشاطه المهني كمحامٍ ومدافع عن حقوق المعتقلين، وهو ما يُعد انتهاكًا للمعايير الدولية المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كما يقوض استقلال مهنة المحاماة، على النحو الذي أكده المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.

وبناءً على ما سبق، يمكن تكييف هذه الحالة باعتبارها احتجازًا تعسفيًا مخالفًا للقانون الوطني والدولي، وانتهاكًا للحق في المحاكمة العادلة، وحالة محتملة من الإخفاء القسري، ومعاملة قد ترقى إلى القسوة أو اللاإنسانية، إضافة إلى كونها اعتداءً على استقلال مهنة المحاماة.

وفي ضوء ذلك، تتحمل سلطات الأمر الواقع في صنعاء المسؤولية القانونية الكاملة عن هذا الاحتجاز غير المشروع، بما يشمل المسؤولية المباشرة للأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي نفذت عملية الاعتقال وأشرفت على الاحتجاز، والمسؤولية القيادية للجهات العليا التي تمارس سلطة فعلية عليها وكان ينبغي لها أن تعلم بهذه الانتهاكات ولم تتخذ التدابير اللازمة لمنعها أو إنهائها، فضلًا عن المسؤولية الناشئة عن الامتناع عن الكشف عن مكان الاحتجاز أو تقديمه للقضاء أو التحقيق في الانتهاكات.

وتُشكّل هذه الأفعال، مجتمعة، انتهاكًا جسيمًا للالتزامات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، بما يستوجب الإفراج الفوري عنه أو تقديمه لمحاكمة عادلة وفق المعايير القانونية، وضمان إجراء تحقيق مستقل وفعال، ومساءلة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات، بما في ذلك المسؤولون المباشرون والقيادات العليا.

ردود الفعل الدولية

في إطار ردود الفعل الحقوقية الدولية، طالبت منظمة العفو الدولية الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن عبد المجيد صبرة، واعتبرت أنه محتجز تعسفيًا فقط بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، كما وصفت احتجازه بأنه تصعيد إضافي ومخيف في جهود الحوثيين لإسكات من يرونهم منتقدين لسياساتهم، وربطت قضيته بحملة أوسع على الحيز المدني في شمال اليمن، ودعت كذلك إلى حمايته من التعذيب وسوء المعاملة وتمكينه من الاتصال بأسرته ومحاميه.

وفي أحدث موقف، دعت العفو الدولية يوم 24 أبريل الجاري الحوثيين إلى إطلاق سراح صبرة فوراً هو وجميع أولئك الذين لا يزالون رهن الاحتجاز التعسفي، من بينهم العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني الذين تعرضوا للاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري خلال حملات القمع الواسعة في عامي 2024 و2025.

كما نشرت هيومن رايتس ووتش بيانًا مشتركًا باسم 17 منظمة غير حكومية دعت فيه إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن صبرة من الاحتجاز التعسفي، وذكرت أن أسرته لا تملك معلومات عن مكان وجوده ولم تتمكن من التواصل معه، وأن ذلك قد يرقى إلى الإخفاء القسري، كما وضعت اعتقاله ضمن نمط أوسع من الاعتقالات التي طالت من أحيوا ذكرى 26 سبتمبر أو نشروا محتوى متعلقًا بها.

وفي متابعة لاحقة، أعادت هيومن رايتس ووتش إدراج قضيته ضمن ملف أوسع عن الاعتقالات السياسية، وشددت على ضرورة الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفيًا، بمن فيهم من احتُجزوا بسبب إحياء ذكرى 26 سبتمبر، والصحفيون والمحامون، وعشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

على المستوى الأممي، أبرزت المراسلة المشتركة الصادرة عن المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان وخبراء أمميين آخرين أن قضية عبد المجيد صبرة تتعلق باعتقال تعسفي واحتجاز في مكان غير معلوم بما يرقى إلى الإخفاء القسري، وأبدت أقصى درجات القلق من ارتباط اعتقاله بعمله السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان وممارسته لحرية التعبير، كما شددت على حقه في إبلاغه سريعًا بالتهم، والوصول إلى أسرته، والتمثيل القانوني.

وفي موقف علني لاحق، قالت المقررة الخاصة ماري لولور إن عبد المجيد صبرة ما زال رهن الاحتجاز من دون توجيه تهمة إليه منذ ما يقارب ستة أشهر، وإنه سُمح له مؤخرًا بالتواصل مع عائلته، وناشدت سلطات الأمر الواقع في صنعاء الإفراج عنه. وعلى الصعيد الدبلوماسي، أعلن حساب بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن تأييده لطلب المقررة الخاصة بشأن صبرة، وشدد على الدعوة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفيًا من قبل الحوثيين فورًا ودون شروط.

واتسع هذا الموقف الحقوقي عبر بيان مشترك أعادت نشره منظمات دولية متعددة، منها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وIFEX، وجاء فيه طلب الإفراج الفوري وغير المشروط عن عبد المجيد صبرة وعن جميع من احتُجزوا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم، مع الدعوة إلى احترام حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وضمان قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين والأكاديميين والنشطاء الرقميين على العمل من دون خوف من الانتقام أو المضايقات القضائية.

وفي سياق مهني حقوقي لاحق، أعربت فرونت لاين ديفندرز عن قلق بالغ على سلامته الجسدية والنفسية بعد دخوله في إضراب عن الطعام، وأدانت احتجازه التعسفي وإخفاءه القسري، وطالبت بالإفراج الفوري عنه، وضمان حصوله على محامٍ ورعاية طبية مناسبة، وإنهاء الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.

كما عبّر المرصد الدولي للمحامين المعرّضين للخطر عن قلق عميق من اعتقاله واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، واعتبر أن استهداف المحامين المنخرطين في الدفاع عن حقوق الإنسان يعكس نمطًا مقلقًا من التدخل في مهنة المحاماة وتقييد الحيز المدني. وبدوره، دعا مجلس نقابات وجمعيات المحامين في أوروبا إلى مراجعة سريعة وشاملة لاعتقاله، وضمان احترام حقوقه الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الاستشارة القانونية، والتواصل مع أسرته، وضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

الآثار الإنسانية

تُظهر قضية احتجاز المحامي عبدالمجيد صبرة آثارًا إنسانية عميقة تتجاوز نطاق الضحية المباشر، لتطال أسرته والبيئة المهنية والقانونية الأوسع، بما يعكس التداعيات المركّبة للاعتقال التعسفي على النسيج الاجتماعي وسيادة القانون.

تتكبّد أسرة صبرة أعباء نفسية واقتصادية متزايدة منذ لحظة اعتقاله. فقد أدى انقطاع أخباره لفترات طويلة إلى حالة مستمرة من القلق وعدم اليقين بشأن مصيره وسلامته، وهو ما يُعد من أبرز سمات المعاناة المرتبطة بحالات الاحتجاز غير القانوني. وعلى الصعيد الاقتصادي، فقدت الأسرة مصدر دخلها الرئيسي، ما فاقم من هشاشتها المعيشية في ظل سياق اقتصادي متدهور، وأجبرها على تحمّل أعباء إضافية مرتبطة بمحاولات البحث عنه ومتابعة قضيته.

يُحتمل أن يكون لاحتجاز صبرة تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على أطفاله، خاصة في ظل غياب المعيل الأساسي وعدم وضوح الأفق الزمني لاحتجازه. وتشير الأدبيات الحقوقية إلى أن الأطفال في مثل هذه الحالات يواجهون اضطرابات نفسية، تشمل القلق المزمن، والخوف، والشعور بعدم الأمان، إضافة إلى تأثيرات على التحصيل الدراسي والتكيف الاجتماعي.

كما يفاقم غياب التواصل المنتظم مع الأب من هذه الآثار، ويُعمّق من الإحساس بالفقد. تقول ابنته أسماء: «تأثرت أختي الصغيرة، فهي متعلقة بأبي كثيرًا، وهي أصلًا مريضة، لديها ثقب في القلب. قبل اعتقاله كانت أحيانًا تستطيع نطق اسم بابا، ولكن بعد سجنه كانت طوال اليوم وحتى في الليل لا تسكت: بابا، بابا، حتى ظننا أنها تشعر به أو ربما يتعرض للتعذيب. وبالنسبة للمناسبات والأعياد، لم نعد نشعر بها.

لقد أثر غياب أبي علينا كثيرًا؛ فغياب الأب الحنون أثر على نفسيتنا وعلى البيت كله. أبي كان أبًا وسندًا للكثير، وليس لنا فقط. الأب سند وأمان. كان هو من يحارب الحياة وظروفها من أجل أبنائه، ونحن الآن نحارب الحياة بمفردنا، نحاربها وكلنا ألم على سجنه، وهو إنسان صالح ولم يرتكب أي ذنب. مر هذا العيد الأول بدونه، لم نشعر به بدونه، كان يومًا عاديًا، لم نشعر بفرحته أبدًا، فأبي هو العيد بالنسبة لنا».

الأثر على المجتمع القانوني

كان عبدالمجيد صبرة سندًا للمظلومين، واعتقاله أغلق بابًا أمام كثيرين ممن يبحثون عن نصير لهم. تمتد تداعيات هذه القضية إلى المجتمع القانوني في اليمن، حيث يُعد استهداف محامٍ بسبب نشاطه المهني مؤشرًا مقلقًا على تقييد استقلالية مهنة المحاماة. ومن شأن مثل هذه الممارسات أن تُضعف ثقة المحامين في قدرتهم على أداء واجباتهم بحرية وأمان، لا سيما في القضايا ذات الحساسية السياسية أو الحقوقية، وهو ما ينعكس سلبًا على حق الأفراد في الوصول إلى العدالة والتمثيل القانوني الفعّال.

شهادات

المحامي عمار علي ياسين:

«ما الذي يمكن أن نقوله عن الأستاذ عبدالمجيد إلا أنه كان فعلًا من المحامين القلائل الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن المعتقلين والمختطفين، وأيضًا عن الذين وُضعت أموالهم تحت الحراسة القضائية وصودرت أملاكهم ومدخراتهم وبيوتهم. كان متواجدًا بشكل شبه متواصل في المحكمة الجزائية المتخصصة، ويدافع عن المعتقلين عندما يصلون إلى المحاكمة وإلى النيابات. بل إن المحكمة، لأنه كان متواجدًا بشكل دائم، كانت تنصبه عن كثير من المتهمين الذين يحاكمون أمامها، وكان يتولى ذلك بشجاعة وتفانٍ. وحتى فيما أعرفه، كانت ظروفه المادية صعبة، ولم يكن مستفيدًا أو حاصلًا على امتيازات، ومع ذلك ظل يناضل ويواجه التجاوزات التي كانت ترتكبها المحكمة والنيابة أو حتى أجهزة الأمن. وقد هُدد، كما علمت، أكثر من مرة، لكنه كان مصرًا على المواجهة، وكان سقفه مرتفعًا في المواجهة، في حين جَبُن الكثير من المحامين – ونحن منهم – إذ كنا نرى أن المحاكمة هزلية، وأن هناك تهديدات ومضايقات يمكن أن تطال المحامين. لكنه كان شجاعًا ومناضلًا، ونسأل الله أن يفرج عليه».

أمة السلام الحاج:

رئيس رابطة أمهات المعتقلين

«هناك أصوات تصدح بالحق والعدل، وتعمل من أجل الحرية والكرامة الإنسانية. ذلك هو المحامي والمدافع عن حقوق المظلومين، الأستاذ عبدالمجيد صبرة، المختطف لدى جماعة الحوثي. لقد عملنا معًا في قضية المختطفين والمختطفات منذ عام 2015، قبل تأسيس الرابطة، وما زال يحمل القضية إلى أن اختطفته جماعة الحوثي التي تريد إخماد صوت الحق والعدل. إن شجاعة الأستاذ عبدالمجيد والوقوف إلى جانب المظلومين ستحسب له شهادة تخلدها الأجيال».

المحامي والناشط الحقوقي عبد الرحمن برمان

رئيس المركز الأمريكي للعدالة

في عام 2006 بدأت أولى خطواتي في مهنة المحاماة، حين التحقت بمؤسسة علاو للمحاماة والاستشارات القانونية. هناك التقيت المحامي عبد المجيد صبرة، الذي سبقني إلى المهنة بأشهر قليلة، لكننا حملنا بطاقة التدريب من نقابة المحامين اليمنيين ومن ثم ترخيص مزاولة المهنة في اليوم ذاته. منذ تلك اللحظة بدأت ملامح شخصية قانونية مختلفة تتشكل أمامي.

لم يكن صبرة محامياً عادياً كان يمتلك قدرة لافتة في صياغة المذكرات القانونية وعرائض المرافعات بأسلوب محكم يجمع بين الدقة والقوة حتى إن أستاذنا المحامي محمد ناجي علاو أطلق عليه وصفاً لم يكن يمنح بسهولة: "الفقيه صبرة" في إشارة إلى عمق فهمه للنصوص وروح القانون.

لكن ما ميز عبدالمجيد صبرة حقاً لم يكن فقط تفوقه المهني بل اختياره الواعي للانحياز إلى القضايا الأصعب في عام 2011، ومع اندلاع الاحتجاجات انخرط في العمل الحقوقي ضمن فريق

منظمة هود متابعاً قضايا المعتقلين من شباب الثورة كان حاضراً في الميدان لا يكتفي بالمرافعات من خلف المكاتب بل يعيش تفاصيل المعاناة مع أصحابها.

أتذكر جيداً قضية جامع النهدين حين كنت وكيلاً عن 32 معتقلاً من المدنيين والعسكريين كانت التحقيقات تمتد لساعات طويلة وتتطلب حضور عدد من المحامين في الوقت ذاته دعوت زملاء كثيرين فكان الحاضر الوحيد في الموعد هو عبدالمجيد صبرة وقف معي منذ لحظة التحقيق الأولى مروراً بجلسات النيابة وحتى الإفراج عن المعتقلين ولم يتوقف عند ذلك بل واصل متابعة بقية القضية حتى خرج آخر المعتقلين حتى بعد مغادرتي صنعاء.

في عام 2013، جمعنا العمل مجدداً حين أسسنا معاً مؤسسة برمان للمحاماة والاستشارات القانونية ومن خلالها، كرس صبرة جهده للدفاع عن المعتقلين والمخفيين قسراً دون مقابل مؤمناً أن العدالة لا ينبغي أن تكون حكراً على من يملك المال هذا الطريق لم يكن سهلاً فقد أدى إلى اقتحام المؤسسة من قبل جماعة الحوثي ومصادرتها ومنع المحامين من العمل فيها حتى اليوم.

عبدالمجيد صبرة لم يكن يبحث عن شهرة، ولا كان يسعى وراء مكاسب مادية كان يؤمن أن الحرية قيمة لا تقاس بالربح والخسارة وأن الدفاع عن المظلومين ليس وظيفة، بل موقف لذلك دفع من وقته وجهده وماله وصحته واختار أن يكون في الصفوف الأولى دائماً حيث المخاطر أكبر لكن المعنى أعمق.

أما على المستوى الشخصي، فقد جمعتني به علاقة تتجاوز زمالة المهنة كانت علاقة قائمة على الثقة والاحترام والتجربة المشتركة في أصعب الظروف مؤمنين أن المحاماة ليست فقط مهارة قانونية بل مسؤولية أخلاقية وأن الوقوف إلى جانب المظلوم قد يكلف الكثير، لكنه يمنح الإنسان قيمة لا تشترى.

هكذا عرفت عبدالمجيد صبرة... ليس فقط كمحام بارع، بل كإنسان اختار أن يكون صوته في صف العدالة، حتى عندما يكون الثمن باهظاً.

فراس حمدوني - مدير البرامج، معهد دي تي:

«بمناسبة ذكرى اعتقال المحامي عبدالمجيد صبرة في اليمن، نقف وقفة تقدير لمسيرته في الدفاع عن حقوق الضحايا والناجين والمظلومين، في ظل ظروف معقدة وعالية المخاطر. لقد شكل عمله مثالًا على الالتزام المهني والإنساني في بيئة تفتقر في كثير من الأحيان إلى الحد الأدنى من الحماية والدعم، حيث استمر في أداء دوره رغم التحديات، وبإمكانات محدودة وتعويضات هامشية. إن هذه الذكرى تذكير بأهمية حماية العاملين في مجال حقوق الإنسان، وضرورة توفير بيئة آمنة تمكّنهم من أداء رسالتهم، بما يسهم في تعزيز العدالة وصون الكرامة الإنسانية».

إيمان حميد رئيسة مركز انصاف

الحائزة على جائزة مبادرة ماريان الفرنسية

اعتقال المحامي عبدالمجيد صبرة يكشف عن نهج مستمر يستهدف إسكات الأصوات الحرة وتجريم كل من يدافع عن الحق أو يقف إلى جانب الضحايا.

ما يحدث اليوم لم يعد يطال السياسيين أو الصحفيين أو الكتّاب فقط، بل امتد إلى المحامين والمدافعين عنهم في مؤشر خطير على اتساع دائرة القمع وتكميم الأفواه.

إن استمرار هذه الممارسات يفتح الباب أمام مرحلة أكثر خطورة، قد يصبح فيها الاستهداف موجهاً ليس فقط للأفراد بل لكل من يرتبط بهم: عائلاتهم وأقاربهم وأصدقاؤهم وحتى مدرسينهم.

التضامن مع المحامي عبدالمجيد صبرة هو تضامن مع حق الإنسان في الدفاع ومع العدالة التي لا يجب أن تعاقب ومع الكلمة التي لا ينبغي أن تسجن.

المحامي توفيق الحميدي، رئيس منظمة سام:

«المحامي عبدالمجيد صبرة ليس مجرد محامٍ دافع عن موكليه، بل صوت قانوني شجاع جعل من العدالة واجبًا لا مهنة. وقف إلى جانب الضحايا والمعتقلين في أصعب الظروف، مؤمنًا بأن الحق لا يسقط بالخوف ولا يُهزم بالقمع. إن استمرار احتجازه يمثل عقابًا على ممارسته لدوره المهني والحقوقي، ورسالة ترهيب لكل من يدافع عن القانون. الحرية لعبدالمجيد صبرة، والعدالة لكل من دفع ثمن الكلمة والمرافعة والضمير».

المحامية سماح سبيع:

«بما يخص تقييمي للحالة القانونية لقضية الأستاذ المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان عبدالمجيد صبرة، أستطيع أن أقول إنه تعرض لانتهاك مركب، أي لعدة انتهاكات، كان أولها اعتقاله تعسفًا دون أي مسوغ قانوني أو وجه قانوني من مكتبه بعد مداهمته من قبل مجموعات من جماعة الحوثيين يوم 25 سبتمبر 2025. وهذه جريمة، سواء وفق القوانين الدولية أو حتى القانون اليمني. فوفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعلى سبيل المثال، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته التاسعة ينص على أنه لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا. وكذلك يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في المادة التاسعة، حق الفرد في أمنه الشخصي، ويلزم الدول بإبلاغ الشخص في حال اعتقاله، وبالتالي يجب أن يتوفر له حق اللجوء إلى محامٍ، وفي بيئة تراعي على الأقل معاييرها الدنيا. وهذا ما لا نجده في قضية الأستاذ عبدالمجيد صبرة».

«يتعرض صبرة لأنواع شتى من الانتهاكات. الانتهاك الثاني هو الاختفاء القسري، وهذه جريمة من أشنع الجرائم على الإطلاق. ووفقًا للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إذا توفرت العناصر الثلاثة الأساسية، وهي حرمان الشخص من حريته، ورفض الاعتراف بحرمانه من حريته، ووضع الشخص خارج الحماية القانونية، بمعنى ألا يتوفر له أي معيار من المعايير القانونية، فنستطيع القول إن ذلك اختفاء قسري. الأستاذ عبدالمجيد مر في البداية باعتقال تعسفي، كما قلت، ثم اختفاء قسري لمدة محدودة. وهناك انتهاك ثالث؛

فوفق الأسرة وحديثي معها، وأيضًا ما نُشر من قبل الأسرة، فقد وجدوه قبل أكثر من شهر، أثناء زيارتهم، مصابًا بجروح في وجهه وكان في حالة سيئة جدًا، ما يرجح أنه ربما تعرض للتعذيب. وهذه جريمة أو انتهاك ثالث، وهي من الجرائم الشنيعة التي يتعرض لها الضحايا على يد سلطة جماعة الحوثيين. والمؤسف أنهم لا يجدون من يردعهم أو يفهمهم أن هذه انتهاكات جسيمة سيحاسبون عليها مستقبلًا».

«أما بالنسبة للنصوص المحلية والقوانين اليمنية التي انتهكتها هذه الجماعة، فهي كثيرة، ابتداءً من الدستور اليمني. ففي المادة 48، الفقرة (أ)، تنص على أن الدولة تكفل للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وإنسانيتهم، وأن القانون هو من يحدد كيفية تقييد هذه الحرية. كما لا يجوز تقييد هذه الحرية إلا بحكم محكمة. وكذلك تنص الفقرة ذاتها على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو تقييد حريته إلا وفق حكم محكمة، وبعد وجود اشتباه بارتكابه جريمة. كذلك لدينا المادة السابعة، الفقرة (أ)، من قانون الإجراءات الجزائية، التي تقول إن الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونًا. وهنا تظهر بوضوح القوانين التي انتهكتها هذه الجماعة. أما بالنسبة لقانون المحاماة، فقد حدد في المادة 56 تقريبًا كيفية التعامل في حال وجود مخالفة أو فعل يُعد مخالفًا قانونًا من قبل المحامي؛ إذ لا يتم التحقيق معه إلا بإجراءات معينة، أمام نيابة الاستئناف، وبحضور أحد أعضاء النيابة وممثل لنقابة المحامين، ووفق إجراءات محددة. فلا يتعامل مع المحامي كأي شخص آخر في حالة ارتكاب فعل. وبما يخص الأستاذ عبدالمجيد صبرة، فإن كل الأدلة والقوانين المحلية اليمنية والدولية تدل على أنه تعرض لانتهاكات عدة وشنيعة، وليس لها أي أساس قانوني».

«أما بالنسبة لتقييمي لدور المنظمات والمجتمع الدولي في التعاطي مع قضية الأستاذ عبدالمجيد صبرة، فربما أجد أنها من القضايا القليلة التي كان عليها إجماع كبير، وتم التعاطي معها بشكل واسع من قبل هذه المنظمات والمجتمع الدولي بشكل عام، والمحلي أيضًا. وهذا لما يمثله الأستاذ عبدالمجيد صبرة، كونه مدافعًا عن حقوق الإنسان، إذ يُنظر إليه بشكل أساسي باعتباره مدافعًا عن حقوق الإنسان، كونه تولى الدفاع في كثير من حالات المعتقلين والمختفين قسرًا. وربما كان التركيز الأكبر على كونه مدافعًا عن حقوق الإنسان. وخلال هذه الفترة عملت على قضيته مع كثير من المنظمات، مثل فرونت لاين ديفندرز، والمقرر الخاص المعني بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك المركز الدولي للمحامين والقضاة. كثير من المنظمات أصدرت بيانات، وهي متعاطفة ومهتمة جدًا بقضية الأستاذ عبدالمجيد صبرة، وهذا نتيجة عمله وما قدمه».

المحامية هدى الصراري:

رئيسة منظمة دفاع لحقوق الانسان

«اختطاف المحامي عبدالمجيد صبرة منذ 25 سبتمبر 2025 ليس سوى استهداف مباشر لكل صوت يدافع عن الحقوق والحريات. فصبرة من أبرز المحامين المدافعين عن معتقلي الرأي، واحتجازه رسالة ترهيب لكل من يسعى للعدالة. الأخطر أن مليشيا الحوثي تشترط الإفراج عنه مقابل تخليه عن ملف المعتقلين والمخفيين قسرًا، في ابتزاز مرفوض يكشف عداءها للقانون والحق في الدفاع

.

الخاتمة

في الختام، إن استهداف المحامي عبدالمجيد صبرة هو تعبير مكثف عن أزمة بنيوية في علاقة السلطة بالقانون في اليمن، حيث تحولت منظومة العدالة في كثير من الحالات من ملاذ للحماية إلى أداة لإضفاء غطاء شكلي على انتهاكات أمنية مسبقة، إن المعاناة التي تعيشها أسرة صبرة، وحرمانه من أطفاله، واحتجازه في ظروف قاسية وصلت إلى "الضغاطة" والحبس الانفرادي، تمثل سحقاً للكرامة الإنسانية وانتهاكاً صارخاً لكل المواثيق الدولية والدستور اليمني، إن قضية صبرة هي صرخة لإنقاذ ما تبقى من قيم العدالة، وتذكير بأن ترهيب المحامي يعني شل قدرة المجتمع على الوصول إلى الإنصاف، مما يفتح الباب واسعاً أمام استمرار سياسة الإفلات من العقاب وتكريس سلطة القوة على حساب قوة القانون.

المطالب الملحة

بناءً على التوثيق القانوني والحقوقي، نتقدم بالمطالب التالية إلى السلطات المعنية والمجتمع الدولي:

1 .الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحامي عبدالمجيد صبرة، كونه محتجزاً دون أساس قانوني وبسبب نشاطه المهني السلمي.

2 .الكشف الفوري والكامل عن مكان احتجازه وظروفه الصحية، وضمان حقه في التواصل المنتظم والآمن مع أسرته وفريقه القانوني.

3 .فتح تحقيق مستقل وشفاف في كافة الانتهاكات التي تعرض لها، بما في ذلك الإخفاء القسري، والحبس الانفرادي المطول، والمعاملة القاسية، ومحاسبة المسؤولين عنها.

4 .الوقف الفوري لكافة أشكال الابتزاز والمقايضة التي تمارس ضد صبرة، والتي تشترط تخليه عن ملفات الدفاع عن المعتقلين مقابل نيل حريته.

5 .دعوة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان والمقررين الخواص، إلى تكثيف الضغط الدبلوماسي والحقوقي لإنهاء ممارسات الاعتقال التعسفي ضد المحامين والنشطاء في اليمن.

6. ضمان حماية استقلال مهنة المحاماة وكفالة قدرة المحامين على أداء واجباتهم المهنية دون خوف من الانتقام أو الملاحقة القضائية الزائفة.

SAM
Rights & Liberties

ثمن المناصرة

تقرير يوثق سبعة أشهر من احتجاز المحامي عبدالمجيد صبرة وأثره الإنساني والقانوني، كاشفا تآكل سيادة القانون.

2026 مايو

info@samrl.org

www.samrl.org